

تقدير دالة عرض العمل في العراق للمدة (2004-2022)

الأستاذ الدكتور جليل كامل غيدان⁽²⁾

علي فيصل عبدالواحد⁽¹⁾

المستخلص

محاولة تقدير دلة عرض العمل في العراق للمدة من (2004-2022) وعلى المستوى الكلي؛ وذلك من خلال استخدام الأسلوب القياسي، إذ استخدم أسلوب الانحدار الخطي المتعدد لمتغيرات النموذج، جاءت الدراسة للإجابة على عدة تساؤلات هي: ما أثر المتغيرات الكلية الاقتصادية والديمغرافية على دالة عرض العمل؟ وما هي حدود نمو المتغيرات الاقتصادية والديمغرافية اللازمة لاستيعاب نمو القوى العاملة في سوق العمل العراقي؟

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: تطور عرض العمل بوتيرة متزايدة مع تزايد معدلات الأجور والرقم القياسي لأسعار المستهلك يرافقها تزايد حجم الانفاق الحكومي، فضلاً عن زيادة في عدد السكان وتفاوت في صافي الهجرة مع ملاحظة اتباع العراق بعض السياسات والبرامج التوظيف في أواخر المدة من أجل معالجة مشكلة البطالة في فئة سن العمل (15-65) عام حتى نهاية مدة الدراسة.

المقدمة .

يعد العمل عاملاً مهماً من عوامل الإنتاج عند اغلب المفكرين الاقتصاديين، فهو مرتبط بحياة الانسان ويلبي حاجاته اليومية عن طريق عرض عمله بغية الحصول على أجر يلائم نوعية وكمية العمل والجهد المبذول، وخيارات أصحاب الاعمال تكون تنافسية اتجاه العمل كلما زاد فائض عرض العمل؛ بسبب عوامل مؤثرة اقتصادية وديمغرافية، وأن سوق العمل هو المكان الذي يلتقي فيه عارضي العمل وطالبي العمل ، ويتفاعل كلا الجانبين يتم خلق فرص عمل معينه وتحدد الأجور؛ فكلما كانت الأجور الحقيقة مرتفعة يتوسع جانب عرض العمل ويصبح أكبر من جانب الطلب وهنا يتحقق فائض العمل.

ولدراسة دالة عرض العمل أهمية بالغة في تصحيح الاختلالات في سوق العمل وبيان أسباب البطالة التي تأتي من جانب العرض من أجل وضع سياسات اقتصادية وتخطيط مسارات العمالة واستثمارها بالشكل الأمثل، والتي تسهم بشكل كبير في تصحيح اتجاهات الموارد البشرية ليوافق مستوى الاقتصاد ومتطلبات سوق العمل في العراق وتلبية حاجاته.

أهمية البحث .

تكمن أهمية البحث في المتغيرات الاقتصادية والديمقراطية بوصفه أساساً لوضع السياسات والخطط الاقتصادية الفعالة ، فإن تناسب معدلات نمو المتغيرات مع معدلات نمو القوى العاملة (عرض العمل) وأثر ذلك على اختلال سوق العمل الذي يعد من المشاكل المهمة التي طالما كان أحد الأهداف الرئيسية الذي يستهدف السياسات والقرارات الاقتصادية المختلفة.

مشكلة البحث.

تتركز مشكلة البحث حول التساؤلات الآتية: - هل تتأثر دالة عرض العمل في المتغيرات الاقتصادية والديمقراطية وما مدى تأثيرها في سوق العمل العراقي، وهل هناك علاقة بين المتغيرات الاقتصادية والديمقراطية من جهة وبين دالة عرض العمل من جهة أخرى، وهل أن معدلات نمو المتغيرات الديمقراطية والاقتصادية تتناسب مع معدلات نمو القوى العاملة .

فرضية البحث .

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان لبعض المتغيرات الاقتصادية والديمقراطية تأثير في دالة عرض العمل .

اهداف البحث.

يهدف البحث إلى :-

1. تقدير معاملات دالة عرض العمل على المستوى الكلي في العراق.
2. تحليل أثر المتغيرات الاقتصادية والديمقراطية في عرض العمل العراقي.

المبحث الأول:- واقع وتحديات البرامج الحكومية لسوق العمل في العراق.

شهد سوق العمل العراقي الكثير من التحديات الاقتصادية وسياسية لاسيما منها النزاعات الداخلية فضلاً عن التدخلات الخارجية اذ تمخض عنها التشوهات في البنية الاقتصادية التي تؤثر في فرص العمل وبيئة الاستثمار وعلى الرغم من ذلك تشهد بعض المجالات مثل التكنولوجيا والاتصالات والمعلومات بعض التطور والنمو من جهة ، ومن جهة أخرى فإن البطالة التي تعد تحدياً كبيراً حيث يواجهون صعوبة كبيرة في العثور على فرص عمل مناسبة مما يتطلب جهوداً لتنويع الاقتصاد وتعزيز التنمية الاقتصادية وجذب استثمارات اجنبية التي تسهم بشكل كبير في تحسين سوق العمل العراقي على المدى الطويل وان كل هذه التحديات والعوامل على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي تحفز إلى مناقشة سياسات العمل في العراق من جوانبه المختلفة .

المطلب الاول:- البرامج الحكومية وتحديات التشغيل في العراق .

اولاً: البرامج الحكومية للتشغيل في العراق.

انتهجت الحكومة العراقية عدة سياسات من أجل معالجة مشكلة البطالة من خلال معالجة الأسباب التي اثرت فيها مثل الاختلال الهيكلي وتراجع بيئة الاستثمار ومشكلة الهجرة ومن هذه البرامج:-

1- برامج التشغيل الوطنية (2018) :- اعتمدت الحكومة العراقية على عدة برامج من أجل النهوض بواقع التشغيل في البلاد وهدفها تخفيض معدلات البطالة مع ضمان السلم الأهلي والاجتماعي من خلال الاتي⁽¹⁾ :-

أ- رفع معدل النمو الاقتصادي بما يضمن إيجاد فرص عمل من أجل خفض مستوى الفقر ويتم ذلك من خلال التوسع في الانفاق الاستثماري الوطني وجذب المستثمرين الأجانب بمساهمة تطوير مؤسسات الاعمال وخلق بيئة لأصحاب المشاريع الصغيرة ودعمهم في السوق المحلية وإيجاد عقود استثمار وتوظيف الشباب في المؤسسات والمشاريع الحكومية من خلال الشراكة من القطاع الخاص، فضلاً عن النهوض بواقع البنية التحتية وخصوصاً خدمات النقل كل ذلك من أجل تحسين كفاءة التشغيل والعمل على تشجيع الاستثمار في جميع انحاء البلاد⁽²⁾.

ب-تحفيز الاستثمار الوطني والاجنبي وعادةً ما ينعكس في توليد وظائف جديدة كبيرة وفتح الافاق على العالم الخارجي من خلال التجارة الخارجية اذ بلغت (1.1) ترليون دينار عراقي بسبب منح عقود استثمارية اجنبية مباشرة وخلق فرص عمل لائقة في المناطق التي يشيع فيها الفقر والحرمان ودخول المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى سوق العمل عبر تقديم الدعم والتسهيلات التمويلية وإدخال التقنية الحديثة التي تناسب المستوى الاقتصادي للبلد⁽³⁾.

ج-دعم القدرات وتطوير الإمكانات والسعي اليها من أجل توفير فرص عمل للعاملين في المناطق الريفية من خلال تشريعات في ضمان تحسين الإدارة المشاريع الزراعية الخاصة والوقوف على حالة العلاقة بين الإنتاج الزراعي في المناطق الريفية والتسهيلات الضرورية للإنتاج مثل التدريب والإرشاد ومنح القروض الميسرة التي تحقق حماية المنتج في سوق المنافسة ويؤمن المصالح لجميع الأطراف⁽⁴⁾.

د-تعزيز نمو القطاع الخاص من خلال تأسيس الشركات وتسهيل عمليات التمويل وحجب الحواجز المحلية امامها للدخول في السوق والعمل من أجل إزالة معوقات المنافسة للمشاريع والاعمال الجديدة التي تتمتع بإمكانية النمو وقادرة على خلق فرص

(1) - نور رسول عبداللطيف ، قصي عبود فرج ، دور سياسات التشغيل الوطنية في تحقيق هدف العمل اللائق في العراق الإمكانات والتحديات، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، مجلد 7، العدد69، العراق ، 2021،ص96.

(2) - حسين احمد السرحان ، نحو سياسة تشغيل وطنية فعالة في العراق : قراءة في سياسات التشغيل ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، 2022 ، ص 6، متاح على الرابط :

www.bayancenter.org

(3) - عماد عبد اللطيف ،الدولة والقطاع الخاص وسياسات التشغيل في العراق : ابعاد المشكلة واشكالية الدور (2003-2021)، منظمة العمل الدولية ، لبنان ، 2022 ، ص 7 ، متاح على الرابط :

www.ilo.org/publns

(4) - حمدي شاكور مسلم ، نادية لطفي جبر، الاستثمار في المورد البشري وفق متطلبات سوق العمل في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 24 ، العدد 107، العراق ، 2018 ، ص 449.

عمل لائقة فضلاً عن تطوير أصحاب الشركات من خلال التدريب لتعزيز قدراتهم في مواكبة التطور الاقتصادي المحلي في المناطق التي تتصف بشيوع الفقر ومستوى مرتفع للبطالة من أجل محاولة الوصول إلى الاعتماد على الناتج المحلي⁽⁵⁾.
هـ - الحد من التضخم من خلال ربط الأجور بالإنتاجية وربط تكاليف المعيشة بالحد الأدنى للأجور لتكون الأجور ملازمة مع نمو الإنتاجية ويمكن تحقيق ذلك عن طريق المراجعة الدورية للحد الأدنى للأجور وتطبيق ذلك على العمالة الوافدة والمحلية ، وحسب ما أشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريرها عام 2018 الخاص بمؤشرات التنمية الاقتصادية ان نسبة (31.6%) من اجمالي القوى العاملة في العراق هم عمال فقراء أي لا يتجاوز (3.10) دولار دخلهم اليومي⁽⁶⁾.

ثانياً:- برنامج التنمية الوطنية (2018-2022).

في عام (2016) صدر القرار الحكومي رقم (209) ،الذي عد خطة برنامج التنمية الوطنية (2018-2022) المتضمن اعداد بنود أساسية تحد تخفف حدة الازمات والعنف المفرط من جراء العمليات الإرهابية وما ترتب عليها من نزوح وهجرة سكان المناطق الساخنة إلى مناطق العراق الامنة التي أدت إلى زيادة معدل البطالة بين النازحين وارتفاع معدلات الفقر إلى كثر من (20%) بينما بلغ معدل نمو الفقر للنازحين (42%) من اجمالي سكان العراق وتمثل البرنامج التنمية (2018-2022) نقطة انطلاق واسعة في تنفيذ عملية التنمية المستدامة في العراق (رؤية مستقبل العراق 2030)، وهي تعد رحلة تنموية متطورة لجميع الابعاد بما فيها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى بنود تضمنت البيئة وبنود نفسية التي تسعى إلى تحقيق الرفاه والاستقرار اذ يعد الجميع مسؤول بتقاسم بناء مجتمع متكافل ومن الأهداف التي ضمنها هذا البرنامج⁽⁷⁾،
الهدف الأول يسعى إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي إلى (292.5) ترليون دينار نهاية عام (2022) بعدما كان حوالي (182.3) ترليون دينار في عام (2015) بمعدل نمو (7%) التي يستهدف القطاعات التي تعاني من الاختلال الهيكلي في مقدمتها الصناعة التحويلية وقطاع الزراعة بمعدل نمو (8.4%) وتشترط بتوفير استثمارات مدروسة ولازمة للقطاع العام أو الخاص بمعزل عن قطاع النفط الذي يحافظ على معدلات نموه لأنه قطاع رئيسي للدخل ومصدر مهم للعملة الصعبة، اما **الهدف الثاني** اصلاح الاختلال الهيكلي الذي يعد احد مدخلات العمالة اذ يحتاج إلى سنوات طويلة في معالجة الاختلالات والتشوهات واتباع الية صحيحة للسنوات القادمة في عمليات التوظيف ومن أجل اعداد القطاعات وزيادة قدراتها في استيعاب اعداد أكبر من القوى العاملة وخصوصاً قطاع الزراعة وقطاع الصناعات التحويلية الذي يعد امتداد لقطاع النفط الذي يتصف العراق بغزارة انتاجه، **الهدف الثالث** العمل على زيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من (4%) عام (2015) إلى (5.2%) نهاية عام (2022) وتنويع الاقتصاد العراقي وتقليل الاعتماد على قطاع النفط وتحقيق اعلى نمو في قطاع الزراعي نهاية (2022) يصل (8.4%) من خلال تأهيل البنية التحتية الزراعية والعمل على زيادة الرقعة المزروعة في عموم البلاد واستخدام طرق الري الحديثة ودعم القطاع الخاص المحلي والاجنبي للاستثمار والحد من ظاهرة الاستيراد او تقليل حجمها خصوصاً المنتجات الزراعية ومراقبة أسعارها مما يجعل القطاع الزراعي اكثر مرونة وقابلية للإصلاح

(5) - المصدر نفسه، ص 449.

(6) - منظمة العمل الدولية ، البرنامج الوطني للعمل اللائق في العراق : التعافي والإصلاح ، تقرير 2019-2023، ص 4 ، متاح على الرابط :

<https://ar.m.wikipedia.org/wiki/>

(7) - نور رسول عبداللطيف ، قصي عبود فرج ، سياسات التشغيل الوطنية في تحقيق هدف العمل اللائق في العراق الإمكانيات والتحديات، المصدر السابق ، ص99.

الاقتصادي ومن ثم إعادة الحياة له ورفع مستوى التشغيل فيه واستيعاب اعداد الشباب المتزايدة الخريجين وغير الخريجين⁽⁸⁾ ، اما **الهدف الرابع** يخص الشباب وتفشي ظاهرة البطالة بين الشباب في ظل زيادة الضغط الديمغرافي (عدد السكان – الهجرة) وضعت الحكومة خطة تتضمن تشغيل الشباب من خلال دعم خطط تنفيذية تستوعب الشباب وفتح افاق للزيادة في فئة الشباب لما لهم دور مهم وايجابي في عملية التنمية ومتابعة الخطط والسياسات والبرامج التي اعتمدت موضوع الشباب والايقاف على التحديات التي تعيق تنفيذها والعمل توفير بيئة تمكن الشباب من تطويرهم من خلال برامج تعليمية والتنسيق بين مخرجات التعليم واحتياج سوق العمل فضلاً عن منح قروض وزيادتها بما يحقق اهداف إقامة مشروعات تناسبهم أوضاعهم وقدراتهم لتكون مورداً للدخل لاسيما سكان العشوائيات والريف من أجل تفعيل القطاع الخاص وتهيئة مستلزمات نموها وبناءها لتكون انطلاقة لتخفيض معدل البطالة وانتشالهم من واقعهم اذ يشكل نسبة الشباب حوالي (60%) من اجمالي الشعب العراقي حسب احصائيات وزارة التخطيط العراقية التي تعد فئة كبيرة تمثل القوى العاملة في المجتمع⁽⁹⁾.

ثالثاً:- برنامج تخفيف الفقر (2019-2022).

يعد العراق من البلدان الساعية وراء استراتيجيات تخفيض نسب الفقر وتقليل معدلات البطالة عن طريق تحسين وضع الفقراء من خلال خلق فرص عمل مستدامة ومنح قروض ميسرة من أجل تسهيل عملية دمجهم في سوق العمل المنظم ، فقد انطلقت الحكومة العراقية في عملية تخفيف حدة الفقر وهي المرحلة الثانية في بداية عام (2019) متبنيه صياغة برنامج يساعد في رفع مستويات المعيشة والعمل على تمكين الفقراء وجعلهم منتجين ومندمجين اقتصادياً وان الهدف الأساسي من هذا البرنامج تخفيض نسبة الفقر بمقدار 25% حتى نهاية عام (2022) فضلاً عن تحسين الواقع الصحي وتعليم الفقراء وتدريبهم وتوفير سكن ملائم وحماية اجتماعية فعليه وليس شكلية للفقراء وتضمن هذا البرنامج أنشطة عديدة **النشاط الأول** دعم خريجي الزراعة والبيطرة من خلال تشجيعهم على فتح مشاريع خاصة في مجال الزراعة والبيطرة في المناطق الريفية من خلال تأجير الأراضي الزراعية وفق القانون رقم (24) عام (2013) والذي ينص على إمكانية استئجار الأراضي الزراعية للخريجين البيطريين والزراعيين وحق التصرف بها بعد (10) أعوام من استصلاحها ويساهم هذا النشاط من تخفيض حجم البطالة في فئة الخريجين⁽¹⁰⁾، اما **النشاط الثاني** العمل على تأسيس جمعيات محلية للفلاحين وتعاونية لصغار الفلاحين التي تساعد على حل المشاكل العالقة بالخدمات الزراعية وتسويق الإنتاج والتمويل والنقل والخزن وانشاء برامج تأهيل المزارعين الفقراء على أسلوب الري الحديث التي تحاكي التغيرات المناخية من أجل زيادة انتاج الأرض وترشيد استهلاك المياه⁽¹¹⁾، وفيما يخص **النشاط الثالث** تأهيل فقراء المناطق الحضر والمدن الصغيرة الناشئة ذات الكثافة السكانية

(8) - مصطفى السراي، هيام على المرحج، سياسات توظيف الشباب في العراق في العراق: رشوة مجتمعية ام حاجة عملية، مركز البين للدراسات والتخطيط، 2023، ص6 متاح على الرابط:

www.bayancenter.org

(9) - مصطفى السراي، المصدر نفسه، ص6.

(10) - نور رسول عبداللطيف ، قصي عبود فرج ، سياسات التشغيل الوطنية في تحقيق هدف العمل اللائق في العراق الإمكانيات والتحديات، المصدر السابق ، ص96.

(11) - عدنان عبد الأمير مهدي، مشكلة البطالة في العراق بعد 2003 واقعتها واسبابها واثارها وخيارات السياسات العامة ، مركز البين للدراسات والتخطيط ، 2021 ، ص 13 ، متاح على الرابط :

www.bayancenter.org

العالية وذلك عن طريق دعم مشاريع صغيرة للفقراء ويساهم هذا النشاط في إيجاد فرص عمل للفقراء وشمولهم بالقروض لغرض تمويل مشاريعهم الناشئة التي تعود عليهم بالدخل وتحسن وضعهم المعيشي ، وتناول النشاط الرابع أزمة النازحين فقد تم إضافة فقرة تعرف بالأنشطة المستجيبة للطوارئ وهي منح استراتيجية مرنة يمكن من خلالها الاستجابة السريعة في اوقات الازمات والنزاعات وما بعد النزاعات وتضمنت نشاط خاص بالنازحين الفقراء والعائدين الذين صنفوا ضمن البطالة اذ عملت الحكومة العراقية على ايجاد برنامج تشغيل كثيف العمالة وهي فرص عمل عاجلة للعائدين للمناطق المحررة من أجل اعادة الاستقرار في تلك المناطق واعطائهم الاولوية في القروض بما يساهم في اعادة فتح المشاريع الخاصة بعد فقدانها جراء اعمال العنف لم يكن البرنامج على المستوى الاقتصادي والتنموي فقط بل كان الاهتمام واضح في مجال التعليم والصحة وبناء المجمعات السكنية للعائدين والنازحين وايجاد بيئة امنة وملائمة للتكيف والاندماج المجتمعي⁽¹²⁾ .

ثانياً: تحديات برامج التشغيل في العراق.

ان الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات هيكلية خصوصاً بعد عام 2003 اذ عمل الاحتلال على تفكيك المنظومة الصناعية والعسكرية والإبقاء على الكادر الوظيفي المترهل مقابل رواتب بمعنى بطالة مقنعة بالرغم من توفر الخام والامكانية المالية والموارد البشرية بعد تحسن أسعار النفط في السوق العالمي لكن سوق العمل العراقي كان ليس بعيد ومنعزل عن تدهور الأوضاع الذي يعيشه المواطن العراقي.

أ- واقع سوق العمل في العراق.

من أجل تحليل سوق العمل العراقي لا بد من تسليط الضوء على اهم ما مر به سوق العمل العراقي اعقاب الغزو الأمريكي وتغيير نظام الحكم خصوصاً بعد تسريح الأجهزة الأمنية (الجيش والشرطة) والاعلام التي مثلت شريحة كبيرة من العاطلين الذين كانوا يشغلون الكثير من الوظائف آنذاك ومن هنا لابد من تسليط الضوء على واقع العمل في العراق الذي ينقسم بدوره إلى الأقسام الآتية:-

1- القطاع العام .

يعد القطاع العام لسوق العمل في العراق الأهم والابرز والأكثر تفضيلاً للقوى العاملة كونه مستقراً ولا يتأثر بالظروف الاقتصادية والأزمات السياسية بشكل كبير ويخضع للضمان الاجتماعي بعد نهاية الخدمة ويشكل نسبة (40%) من اجمالي القوى العاملة في العراق ويمثل مؤسسات الدولة والشركات الحكومية التي تنتمي للدولة، واخذ ينمو وتستمر اعداد التوظيف فيه في السنوات الأخيرة على شكل وظائف دائمة (ملاك دائم) ومؤقتة (أجور وعقود) مما شكل ضغطاً على مالية الحكومة وتزايدت مشكلة العجز في الموازنة العامة ويعزى ذلك إلى ارتفاع فاتورة الرواتب والأجور وبعد القطاع العام الأكثر جذب للعمال كونه يتمتع بأجور ورواتب افضل من القطاع الخاص وهذا يعطي دافع أكبر للخريجين والشباب للبحث عن عمل أو

(12) - عدنان عبد الأمير مهدي، مشكلة البطالة في العراق بعد 2003 واقعها واسبابها واثارها وخيارات السياسات العامة ، مصدر سابق ، ص14.

توظيف في القطاع العام بصفة دائمة او مؤقتة اذ يركز الطلاب على التخصصات الأكثر ضماناً للتوظيف فيه مثل الهندسة والطب على حساب التخصصات الأخرى التي قد تلائم سوق العمل الخاص⁽¹³⁾.

2- القطاع الخاص.

يمثل القطاع الخاص في العراق المحرك الحقيقي والأساسي للتشغيل ويعد نشاط غير رسمي ويشمل تجارة التجزئة والبناء والهندسة والضيافة والأغذية والمواد الكيماوية ويعتبر الدعامة الأساسية للتشغيل في العراق اذ تقدر حوالي (50%) من اجمالي العمالة وتأخذ الصناعة في العراق دوراً ضعيفاً وغير متنوعة، وقد عانت منذ سنوات طويلة؛ بسبب الإهمال وغياب الدعم بسبب غياب بيئة الاعمال التي تدعم تلك الصناعات منذ عام 2003 ولغاية عام 2021 ويتمتع قطاع الزراعي بالقدرة على توليد فرص عمل كبيرة لكن هذا القطاع مقيد ببعض العوامل الاقتصادية والصراعات السياسية الذي اثرت عليه بشكل سلبي ونقص الاستثمار فيه وفتح الاستيراد اما المنتجات الزراعية مما قلص حجم العمالة فيه وتقلص الرقعة الزراعية ، واغلب القطاع الخاص شركات عائلية خصوصاً شركات الاتصالات والتجارة المحلية والبناء وهي شركات صغيرة ومتوسطة مع عدد اقل من الشركات الكبيرة ويواجه القطاع نفسه صعوبة في الوصول إلى خدمة التمويل المالي بالرغم من اعتماد قانون الشركات الصغيرة والمتوسطة اذ يجد مالكي تلك الشركات صعوبة في تنفيذه ولكن الابرز في هذه التحديات هو محاولة إيجاد تنسيقات يمكنها من تعظيم انتاجها ومساهمتها في زيادة الناتج المحلي الإجمالي في العراق⁽¹⁴⁾.

ب- تحديات برامج التشغيل في العراق .

تكمن مشاكل التشغيل في العراق في جانبي السوق (العرض والطلب) في اقتصاد يسيطر عليه النفط الخام وتكون برامج التوظيف فيه ضعيفة وصعبة التطبيق نتيجة للزيادة المتنامية في المورد البشري ومن ثم، زيادة عرض العمل في حين يقابله ضعف في جانب الطلب على العمل وفيما يأتي يمكن وصف اهم تحديات التشغيل في العراق:-

1- سيطرة القطاع العام:- يسيطر القطاع العام (الحكومي) في العراق على التوظيف اذ قدرت نسبة العاملين حسب احصائيات سنة (2012) حوالي (36%) من اجمالي القوى العاملة التي تقدر بـ(8) مليون عامل وهي نسبة اعلى من المتوسط العالمي التي تبلغ (11%) وهي ثلاث اضعاف، ويعزى ذلك إلى الضمانات التي تقدمها الحكومة وأجور اعلى مقارنةً بالقطاع الخاص⁽¹⁵⁾.

(13) - منظمة العمل الدولية ، البرنامج الوطني للعمل اللائق في العراق : التعافي والإصلاح ، العراق ، 2021 ، ص 3 ، متاح على الرابط:

<https://ar.m.wikipedia.org/wiki/>

(14) - منظمة العمل الدولية ، البرنامج الوطني للعمل اللائق في العراق : التعافي والإصلاح ، مصدر سابق، متاح على الرابط:
<https://ar.m.wikipedia.org/wiki/>

(15) - التقرير الاستراتيجي العراقي الرابع 2012-2023 ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، العراق ، 2014، ص 311، متاح على الرابط :

<https://www.hcrsiraq.net/>

2- النمو المتسارع والمستمر للسكان: يعد العراق من الدول النامية متسارعة النمو المرتفع (3%) بالقياس مع معدلات النمو السكانية العالمية (2.2%) فضلاً عن عدم مرونة القطاعات الغير نفطية في ظل زيادة الداخلين الجدد إلى سوق العمل ممن دون سن العمل وزيادة اعداد النساء الملتحقات في العمل وان القطاع العام ما يزال الملجأ لتزايد القوى العاملة الذي سبب زيادة اكثر من ثلاث اضعاف نهاية عام (2004) ، ويمكن معالجة هذا التحدي من خلال تفعيل القطاع الخاص وتطويره عن طريق تمويل المشاريع الصغيرة بقروض ميسرة ورفد العاطلين فيه⁽¹⁶⁾.

3- ضعف تنفيذ سياسة التشغيل: تهدف خطة التنمية التي وضعت للمدة (2013-2017) إيجاد فرص عمل لائقة في اظل إقرار قانون العمل الجديد من أجل زيادة التوظيف وتقليص البطالة وصولاً إلى (6%) نهاية عام (2017) وقد قدرت تكلفتها حوالى (8%) من الناتج المحلي الإجمالي وأشارت وزارة التخطيط في بياناتها إلى وجود ضعف في تطبيق الخطة وضعف التدريب وعدم سماع رأي ارباب العمل في القطاع الخاص وعدم مشاركة ارباب العمل في التدريب والاقتصار على خطط وبرامج وزارة العمل والشؤون الاجتماعية فضلاً عن استخدام تكنولوجيا ضعيفة ولم تلبي طموحات سوق العمل يضاف إلى ذكر قلة مدة التدريب والجانب الأمني المتذبذب وتردي البنية التحتية⁽¹⁷⁾.

4- النمو الاقتصادي الذي يقوده النفط.

يعتمد النمو الاقتصادي في العراق على قطاع النفط الذي تعرف أسعاره بالتذبذب وعدم الاستقرار بسبب الازمات السياسية والاقتصادية المحلية والعالمية ويشكل (60%) من الناتج المحلي الإجمالي و(95%) من الإيرادات المالية العامة. أما القطاعات الاقتصادية الأخرى فتشكل (5%) التي تعاني من عدم الاهتمام وضعف التمويل الاستثماري فضلاً عن ضعف التوظيف بسبب انخفاض النمو الناتج عن قلة الاستثمار فيها وسيطرت العقلية الاستهلاكية على الموازنة العامة التي أصبحت المحرك الأساسي والرئيسي للنشاط الاقتصادي العراقي وبات حجم التوظيف في القطاع الحكومي هو الأكثر الذي يوفر فرص عمل اذا ما قارناه مع معدل النمو الاقتصادي المتزايد والناجح في قطاع النفط الذي يستقبل جزء اقل من العمالة بمعنى اخر إيرادات القطاع النفطي لها المساهمة الأكبر في تغطية عجز الرواتب القوى العاملة في الموازنات العامة التي تعمل في القطاعات الأخرى⁽¹⁸⁾.

المطلب الثاني:- تحليل متغيرات سوق العمل في العراق.

من أجل تحليل سوق العمل العراقي يتطلب دراسة عدة متغيرات اقتصادية وديمغرافية وملاحظة التغيرات التي حدثت في تلك المتغيرات بسبب الاضطرابات الداخلية والخارجية الاقتصادية والسياسية من أجل فهم اتجاهات ووضع سوق العمل العراقي الحالي وتوقعات المستقبل ورسم سياسات واتخاذ القرارات.

⁽¹⁶⁾ المصدر نفسه، ص 31.

⁽¹⁷⁾ - احمد حضير حسين ،التعليم المهني وسوق العمل في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2022، ص11، متاح على الرابط:

www.bayancenter.org

⁽¹⁸⁾ التقرير الاستراتيجي العراقي الرابع 2012-2023 ، مصدر سابق ، ص 312.

أولاً:- العلاقة بين الانفاق الكلي والانفاق الاستهلاكي والاستثماري واجمالي القوى العاملة.

ان سوق العمل في العراق يواجه تحديات كبيرة نتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بما في ذلك نقص فرص العمل والبنية التحتية مع ذلك لايزال هناك إمكانية للتحسن والنمو خصوصاً مع وجود تحسن اقتصادي وتعزيز الانفاق بشقيه الاستهلاكي والاستثماري في العراق وسيتم تحليل تلك العلاقة من خلال الجدول (1) ان الانفاق الكلي بلغ (21412) مليون دولار في عام (2004) والانفاق الاستهلاكي بلغ (17001) مليون دولار اما الانفاق الاستثماري بلغ (4411) مليون دولار واجمالي العمالة بلغت (6679058) مليون عامل للعام ذاته وفي عام (2005) يلاحظ انخفاض في الانفاق الكلي اذ بلغ (17582) مليون دولار والانفاق الاستهلاكي بلغ (15736) مليون دولار وانخفاض كبير في الانفاق الاستثماري اذ بلغ (1846) مليون دولار للعام ذاته بسبب السياسة الانكماشية للحكومة وتوجيه الانفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية، بينما شهد عام (2007) انخفاض في اجمالي القوى العاملة اذ بلغت (6932361) مليون عامل بسبب العمليات الإرهابية ، وشهد عام (2008) زيادة في الانفاق الكلي اذ بلغ (49257) مليون دولار والانفاق الاستهلاكي (44020) مليون دولار والانفاق الاستثماري بلغ (5237) مليون دولار واجمالي العمالة بلغت (7077686) مليون عامل للعام ذاته ويعزى إلى ذلك تحسن الوضع الاقتصادي للبلد نتيجة لارتفاع أسعار النفط الخام الذي يرفد الموازنة العامة أكثر من جميع القطاعات الأخرى ، اما عام (2009) يلاحظ انخفاض واضح في الانفاق الكلي الذي بلغ (44738) مليون دولار والانفاق الاستهلاكي بلغ (39781) مليون دولار فيما يخص الانفاق الاستثماري بلغ (4957) مليون دولار للعام ذاته ويعود سبب هذا الانخفاض بسبب تأثير الازمة المالية العالمية التي بدأت نهاية عام (2008) التي اثرت على الاقتصادات العالمية الذي أدى بدوره إلى تراجع أسعار النفط العالمية الذي يعتبر مصدر رئيسي للإيرادات فضلاً عن تحديات أمنية وسياسية في العراق التي اثرت على الانفاق الحكومي ، كما يلاحظ في الجدول هناك تزايد مستمر في حجم الانفاق الحكومي، واخذ بالتزايد حتى عام (2013) اذ بلغ الانفاق الكلي (102168) مليون دولار والانفاق الاستهلاكي بلغ (67536) مليون دولار اما الانفاق الاستثماري بلغ (34632) مليون دولار محققاً أعلى معدل نمو في مدة الدراسة حوالي (0.08%) اما اجمالي العمالة اذ بلغت (8827667) مليون عامل و للعام ذاته ويعزى إلى ذلك إلى ارتفاع مستقر لأسعار النفط التي تتراوح بين (100-110) دولار للبرميل الواحد نتيجة لزيادة الطلب عليه فضلاً عن الاستقرار السياسي العراقي بعد سنوات من النزاعات الطائفية والسياسية الامر الذي دفع الحكومة في زيادة الانفاق بشكل عام ويعتبر الانفاق الأعلى خلال مدة الدراسة ثم انخفض الانفاق الحكومي في عام (2014) ليسجل (45770) مليون دولار بنسبة (0.55-%) والانفاق الاستهلاكي بلغ (24389) مليون دولار بنسبة (0.64-%) واخذ الانفاق الاستثماري الاخر بتسجيل الانخفاض اذ سجل (21381) مليون دولار بنسبة (0.38-%) للعام ذاته ليسجل ادى نسبة تغير في مدة الدراسة بسبب تراجع أسعار النفط إلى حوالي (55-65) دولار للبرميل في نهاية العام ذاته وهذا الانخفاض الحاد في أسعاره ينعكس في تخمة امدادات البلدان المنتجة للنفط وتباطؤ الطلب العالمي مما سبب تراجع الإيرادات النفطية في العراق، فضلاً عن استيلاء داعش على أجزاء واسعة من البلاد خلال مدة وجيزة في شهر حزيران عام (2014) ويلاحظ ارتفاع مستمر في اجمالي العمالة وبلغت (9385898) مليون عامل للعام ذاته.

بينما شهد عام (2017) انخفاض في اجمالي القوى العاملة اذ بلغت (10020634) مليون عامل ويعزى إلى ذلك لعمليات العسكرية والتحرير في المناطق التي تشهد اقتتال مع المجموعات الإرهابية في شمال وغرب البلاد اما عام

(2018) شهدت زيادة واضحة في الانفاق الكلي اذ بلغ (68363) مليون دولار والانفاق الاستهلاكي بلغ (58860) مليون دولار وشهد الانفاق الاستثماري انخفاضاً بلغ (11683) مليون دولار بنسبة تغير حوالى (0.11-%) بالمقارنة مع عام (2013). اما اجمالي القوى العاملة شهدت ارتفاعاً اذ بلغت (10315657) مليون عامل في عام (2014) ويعزى إلى ذلك زيادة انتاج النفط وتحسن أسعاره مما أدى إلى زيادة الإيرادات المالية كما شهد العراق نقطة تحول من نزاعات وخلافات سياسية إلى جهود لأعاده اعمار المناطق المتضررة من جراء العمليات العسكرية وتعزيز البنية التحتية والخدمات العامة .

بينما شهد عام (2019) توسع في السياسة الحكومية؛ اذ بلغ الانفاق الكلي حوالي (94521) مليون دولار والانفاق الاستهلاكي بلغ (73859) مليون دولار وزيادة كبيرة واضحة في الانفاق الاستثماري اذ بلغ (20662) مليون دولار حقق نمواً (0.77%). اما اجمالي العمالة بلغت (10543641) مليون عامل فيعود إلى السبب نفسه، وهو تحسن الوضع الأمني وزيادة في انتاج النفط وتحسن أسعاره خلال العامين (2018-2019) ، بينما شهد عام (2020) تراجع في الانفاق الكلي اذ بلغ (63819) مليون دولار بنسبة (0.32-%) والانفاق الاستهلاكي بلغ (46968) مليون دولار وكانت نسبته حوالى (0.36-%) وسجلت الانفاق الاستثماري الاخر تراجع بلغ (16851) مليون دولار بنسبة (0.18-%) اما القوى العاملة بلغت (10307044) مليون عامل بنسبة تراجع حوالى (0.02-%) في العام ذاته ويعزى إلى ذلك تداعيات ازمة كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي وتراجع أسعار النفط مما استدعى تقليص الانفاق في مختلف القطاعات فضلاً عن توقف الدوام

جدول (1)

العلاقة بين الانفاق الكلي و الاستهلاكي والاستثماري واجمالي القوى العاملة في العراق للمدة (2004-2022) مليون

دولار

السنوات	الكلي الانفاق	التغير نسبية %	الانفاق الاستهلاكي	التغير نسبية %	الانفاق الاستثماري	التغير نسبية %	القوى اجمالي العاملة	التغير نسبية %
2004	21412		17001		4411		6679058	
2005	17582	-0.18	15736	-0.07	1846	-0.58	6897082	0.03
2006	25385	0.44	19977	0.27	5408	1.93	6967997	0.01
2007	26737	0.05	19411	-0.03	7326	0.35	6932361	-0.01
2008	49257	0.84	44020	1.27	5237	-0.29	7077686	0.02
2009	44738	-0.09	39781	-0.10	4957	-0.05	7347180	0.04
2010	59638	0.33	46412	0.17	13226	1.67	7588942	0.03
2011	67143	0.13	51902	0.12	15241	0.15	7854695	0.04
2012	90176	0.34	65004	0.25	25172	0.65	8207067	0.04
2013	102168	0.13	67536	0.04	34632	0.38	8827667	0.08
2014	45770	-0.55	24389	-0.64	21381	-0.38	9385898	0.06
2015	47578	0.04	39659	0.63	7919	-0.63	9709072	0.03
2016	51458	0.08	41166	0.04	10292	0.30	10025430	0.03
2017	63759	0.24	50622	0.23	13137	0.28	10020634	0.00
2018	68363	0.07	56680	0.12	11683	-0.11	10315657	0.03
2019	94521	0.38	73859	0.30	20662	0.77	10543641	0.02
2020	63819	-0.32	46968	-0.36	16851	-0.18	10307044	-0.02
2021	70931	0.11	47310	0.01	23621	0.40	10683686	0.04
2022	80662	0.14	54057	0.14	26605	0.13	11356412	0.06

- المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على :

- صندوق النقد العربي الموحد، "التقرير الاقتصادي الموحد، جامعة الدول العربية، سنوات مختلفة.

- البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية للاقتصاد المصري، مجموعة البنك الدولي.

<https://Data.albankaldauli.org>

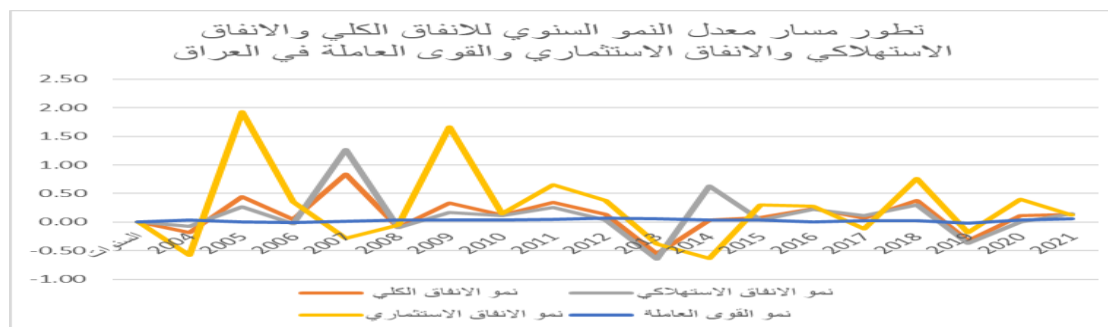
- تم احتساب معدل النمو وفق الصيغة التالية :-

$$\frac{\text{المقارنة}}{\text{الاساس}} - 1 * 100\%$$

والعمل الرسمي بسبب تظاهرات تشرين خلال العامين (2019-2020) ، وفي عام (2022) شهد زيادة في الانفاق الكلي اذ بلغ (80662) مليون دولار والانفاق الاستهلاكي بلغ (47310) مليون دولار اما الانفاق الاستثماري بلغ (26605) مليون دولار بينما شهد العام ذاته زيادة كبيرة في

اجمالي العمالة اذ بلغت (11356412) مليون عامل محققاً اعلى نمواً حوالي (0.06%) ويعزى إلى ذلك زيادة الاستثمارات وتحسن الأمنية والاقتصادية بما فيها ارتفاع أسعار النفط التي حفزت النمو الاقتصادي الذي خلق فرص عمل وزيادة القوى العاملة، يتضح مما سبق هناك تذبذب واضح في الأوضاع الاقتصادية بما فيها أسعار النفط والسياسية في العراق خلال مدة الدراسة (2004-2022) ويلاحظ زيادة في القوى العاملة في الآونة الأخيرة بسبب تحسن الأوضاع الأمنية والاقتصادية التي شهدتها البلاد .

شكل (1)



المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد على بيانات الجدول (1)

ثانياً:- تحليل علاقة بين المتغيرات الديموغرافية (السكان – الهجرة) واجمالي العمالة في العراق.

يتمتع العراق بموارد بشرية ذات مميزات معروفة نسبياً وهبة ديمغرافية كبيرة يغلب عليها فئة الشباب لرفد سوق العمل بمميزات تنموية اقتصادية تؤهله في ان يكون من اعداد الدول المتسارعة والمستمرة في طريق النمو والتقدم في ظل التطور التكنولوجي الحديث، اذ يعتمد سوق العمل في العراق على المورد البشري كونه يؤثر بشكل كبير على سوق العمل لذا يجب التطرق للتغيرات الديموغرافية المتنامية والوقوف على العلاقة بينها وبين اجمالي القوى العاملة في العراق.

من الجدول (2) يتضح هناك ديناميكية ديمغرافية مستمرة في العراق على صعيد تزايد السكان وصافي الهجرة (الوافدين – المهاجرين) ويلاحظ ان عدد السكان بلغ (27858948) مليون نسمة وصافي الهجرة بلغت (69948) الف وافد

واجمالي القوى العاملة بلغت (6679058) مليون عامل لعام (2004) اما العامين (2006-2007) شهدت توترات أمنية في بغداد وأجزاء من محافظات انعكست بشكل واضح على صافي الهجرة اذ بلغت (-1204180) مليون مهاجر عام (2006) واخذت تستمر حتى عام (2007) حتى بلغت (-836565) الف مهاجر اما عدد السكان انخفض عام (2007) اذ بلغ (28660887) مليون نسمة بالمقارنة مع عام (2006) اما اجمالي القوى العاملة شهد انخفاض اذ بلغ (6932361) مليون عامل في عام (2007) وبلغت نسبة انخفاضه حوالي (0.01-%) بسبب تردي الوضع الأمني في البلاد ، فيما شهد عام (2008) تزايد في عدد السكان اذ بلغ (29218381) مليون عامل وصافي الهجرة بلغت (406488) الف وافد اما اجمالي القوى العاملة بلغت (70776686) مليون عامل للعام ذاته ويعزى إلى ذلك تحسن وضع البلد على الصعيد الأمني والاقتصادي نهاية عام (2008).

واخذت الزيادة تستمر في عدد السكان حتى عام (2013) اذ بلغ (35481800) مليون نسمة وصافي الهجرة بلغ (491588) الف وافد اما اجمالي القوى العاملة بلغت (8827667) مليون عامل حققت نمو بنسبة (0.08%) وهي الأعلى ويعزى إلى ذلك الزيادة الطبيعية في عدد السكان وزيادة اعداد الوافدين وتحسن الوضع الاقتصادي والسياسي في تلك المدة اخذ عدد السكان بالتزايد حتى عام (2018) اذ بلغ (40590700) مليون نسمة وصافي الهجرة بلغت (6660) الف وافد وهذا يعني عودة زيادة الوافدين بشكل أكبر من عدد المهاجرين فيما بلغت اجمالي القوى العاملة حوالي (10315657) مليون عامل للعام ذاته محققة نمواً (0.03%) ويعزى إلى ذلك هو زيادة السكان وتحسن الوضع الاقتصادي الذي ينعكس على تنشيط السوق العمل في البلاد.

وشهد عام (2019) زيادة في عدد السكان وبلغ (415635620) مليون نسمة وصافي الهجرة بلغ (-29880) الف مهاجر ويعزى إلى ذلك بسبب تردي الوضع السياسي ورافقتها احتجاجات (25) تشرين. اما اجمالي القوى العاملة فسجل (10543641) مليون عامل ، اما عام (2022) فشهد زيادة واضحة في عدد السكان اذ بلغ (44496122) مليون نسمة واجمالي القوى العاملة بلغ (11356412) مليون عامل محققاً نمواً بمقدار (0.6%) لتسجل ثاني اعلى نسبة بعد نسبة نمو عام (2013) في مدة البحث ويعزى إلى الزيادة في اجمالي القوى العاملة في عام (2022) هو زيادة السكان السريعة، فضلاً عن زيادة نسبة الشباب التي تشكل (60%) من اجمالي سكان العراق بلغت حوالي (8) مليون الذي تتراوح أعمارهم بين (15-24) سنة و (17) مليون الفئة الشباب في سن (25) سنة فما فوق وهم الفئة القادرة على الالتحاق في سوق العمل مما يعني حوالي (25) مليون شخص وفق البيانات الإحصائية لعام (2021) فضلاً عن التحولات في هيكل الاقتصاد العراقي وتوسع القطاعات الخدمات والصناعة وزيادة معدلات مشاركة النساء في العمل من خلال برنامج مجلس الخدمة العامة الاتحادي الذي شكلته الحكومة من أجل توظيف حملة الشهادات العليا والخريجين للتخفيف من غضب الشارع واحتواء المحتجين ومما تقدم يمكن بيان العلاقة بين السكان واجمالي العمالة أي كلما زاد السكان زاد اجمالي القوى العاملة وبالأخص القوى العاملة في سن العمل وفئة الشباب بينما شهد صافي الهجرة ببعض السنوات ارتفاع في فئة الخارجين ويعزى إلى ذلك الاحداث الداخلية والخارجية في الاقتصاد العراقي منها سياسية ومنها صحية فضلاً عن الاقتصادية وبينما شهد انخفاض نتيجة الاستقرار الاقتصادي والسياسي العراقي.

جدول (2)

العلاقة بين المتغيرات الديموغرافية (السكان – الهجرة) واجمالي العمالة في العراق للمدة من (2004-2022)

السنوات	السكان عدد	الهجرة صافي	التغير نسبية %	العمالة القوى اجمالي	التغير نسبية %
2004	27858948	69948		6679058	
2005	28698684	51019	-0.27	6897082	0.03
2006	28905607	-1204180	-24.60	6967997	0.01
2007	28660887	-836565	-0.31	6932361	-0.01
2008	29218381	406488	-1.49	7077686	0.02
2009	30289040	120311	-0.70	7347180	0.04
2010	31264875	107297	-0.11	7588942	0.03
2011	32378061	281089	1.62	7854695	0.04
2012	33864447	767449	1.73	8207067	0.04
2013	35481800	491588	-0.36	8827667	0.08
2014	36746488	10514	-0.98	9385898	0.06
2015	37757813	-19490	-2.85	9709072	0.03
2016	38697943	-75580	2.88	10025430	0.03
2017	39621162	-9899	-0.87	10020634	0.00
2018	40590700	6660	-1.67	10315657	0.03
2019	41563520	-29880	-5.49	10543641	0.02
2020	42556984	71539	-3.39	10307044	-0.02
2021	43533592	-60097	-1.84	10683686	0.04
2022	44496122	*Na	Na	11356412	0.06

- الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على :-

- البنك الدولي ، مؤشرات التنمية العالمية للاقتصاد المصري ، مجموعة البنك الدولي .

<https://Data.albankaldauli.org>

- تم احتساب معدل النمو وفق الصيغة التالية :-

$$\frac{\text{المقارنة}}{\text{الاساس}} - 1 * \%100$$

* عدم توفر البيانات

شكل (2)



المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الجدول (2)

ثالثاً:- العلاقة بين الأجور والرقم القياسي لأسعار المستهلك واجمالي العمالة.

من أهم التحديات التي يواجهها صانعي القرار الاقتصادي والسياسي في العراق هو ارتفاع معدل العمالة وزيادة الأجور والرواتب فضلاً عن استمرار تزايد معدلات التضخم الذي ينعكس بدوره على انخفاض قيمة الأجور الحقيقية وزيادة تكاليف الإنتاج، إذ يعتمد العراق على القطاع النفطي في تغطية الأجور وراتب العمالة التي شهدت تزايد مستمر في الموازنات العامة في الآونة الأخيرة، لذا سيتم الوقوف على تلك العلاقة من خلال الجدول (3) يلاحظ معدل الأجور مستمر بالزيادة على الرغم من تذبذب (ارتفاع وانخفاض) في سنوات مدة الدراسة (2004-2022)، في بداية المدة بلغت الأجور (2523) الف دولار عام (2005) والرقم القياسي لأسعار المستهلك بلغ (43) دولار عام (2004) اما اجمالي القوى العاملة (6679058) مليون عامل في العام ذاته واخذ الأجور بالزيادة اذ سجلت (14722) الف دولار في عام (2009) مع استمرار زيادة الرقم القياسي لأسعار المستهلك اذ بلغ (97) دولار وسجلت القوى العاملة (7347180) مليون عامل للعام ذاته ويعزى إلى ذلك سياسة البنك المركزي التوسعية وزيادة الاحتياطي النقدي نتيجة زيادة صادرات النفط وتدفق العملة الأجنبية للبلاد مما ينعكس اثرها على معدلات الأجور ومعدلات التضخم، وشهد عام (2010) زيادة واضحة في الأجور اذ بلغت (22853) الف دولار محققة نمو (0.55%) بالمقارنة مع عام (2009) وسجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك (100) دولار بينما القوى العاملة بلغت (7588942) مليون عامل عام (2010) وتستمر الزيادة حتى عام (2013) اذ بلغت الأجور (36519) دولار والرقم القياسي لأسعار المستهلك بلغ (114) دولار بينما اجمالي القوى العاملة بلغت (8827667) مليون عامل محققة نمواً (0.8%) وهي الأعلى في مدة الدراسة ويعزى إلى ذلك تحسن الاقتصاد العراقي بسبب زيادة في انتاج النفط وتحسن أسعاره عالمياً مما أدى إلى تحسن الإيرادات الحكومية الذي اعطى الفرصة للحكومة في توسع الانفاق على البنية التحتية وهذا ساهم في زيادة الطلب على العمالة وزيادة الأجور، ما عام (2014) شهد انخفاضاً في معدل الأجور اذ بلغت (28225) دولار بنسبة انخفاض (0.23%) وهي الأدنى في مدة الدراسة وسجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفاعاً بلغ (117) دولار اما اجمالي العمالة بلغت (9385898) مليون عامل للعام ذاته وان الانخفاض بالأجور في عام (2014) كان بسبب العمليات العسكرية التي شهدتها البلاد ضد تنظيم (داعش) واتباع الحكومة سياسة تقشفية من أجل تمويل الحرب فضلاً عن انخفاض أسعار النفط بسبب زيادة انتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة وزيادة دول أخرى مثل السعودية أدى إلى تباطؤ طلب السوق العالمي على النفط وبالتالي انخفاض حاد في أسعار النفط خلال عام (2014) مما اثر سلباً على الدخل النفطي في

العديد من الدول بضمنها العراق كونه اقتصاد هش مرتبط بأسعار النفط ، اخذت الأجور بالتذبذب (زيادة ونقصان) خلال المدة (2014-2017) مع استقرار نسبي بالرقم القياسي لأسعار المستهلك عند معدل (119) دولار عام (2017) وزيادة طفيفة في اجمالي القوى العاملة اذ بلغت (10020634) مليون عامل للعام ذاته ، بينما شهد عام (2018) تحسن في الوضع الاقتصادي وسيطرة الحكومة على الوضع الأمني في المناطق الغربية التي شهدت عمليات عسكرية اثرت بشكل ملموس في معدل الأجور اذ بلغت (30299) ألف دولار محققة نمو (0.9%) وارتفاع طفيف في الرقم القياسي لأسعار المستهلك اذ بلغ (120) دولار اما اجمالي القوى العاملة بلغت (10315657) مليون عامل محققة نمواً (0.3%) للعام ذاته لتستمر هذه الزيادة في الأجور والرقم القياسي واجمالي القوى العاملة حتى عام (2020) الذي شهد انخفاضاً واضحاً بسبب الازمة الصحية كوفيد 19 اذ بلغت الأجور (33226) ألف دولار بالمقارنة مع عام (2019) واستقرار الرقم القياسي لأسعار المستهلك عند معدل سجل (120) دولار عام (2020) فيما سجلت القوى العاملة انخفاضاً ايضاً بلغت (10307044) للعام ذاته وبنسبة تراجع (0.2%) عن عام (2019) ثم شهد عام (2021) ارتفاع كبير واضح في الأجور اذ بلغت (118865) ألف دولار وزيادة في معدل الرقم القياسي لأسعار المستهلك اذ بلغ (128) دولار وزيادة طفيفة في اجمالي القوى العاملة اذ بلغت (10683686) مليون عامل للعام ذاته ، أما شهد عام (2022) زيادة كبيرة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك اذ بلغ (134) دولار وزيادة ايضاً في اجمالي القوى العاملة سجلت (11356412) مليون عامل للعام ذاته ويعزى إلى تلك الزيادة هو اتباع الحكومة سياسة تخفيف الفقر (2018-2022) من أجل تشغيل الشباب من خلال منح قروض للمشاريع الخاصة الصغيرة والمتوسطة في محاولة منها امتصاص غضب الشارع الذي شهد موجة من الاحتجاجات التي كادت ان تعصف بالبلاد وتغير مجرى الحكم ، وبشكل عام شهد العراق خلال مدة (2004-2022) الدراسة تغيرات هيكلية في الجانبي الاقتصادي نتيجة لانتفاخ العراق على العالم الخارجي ودخول التكنولوجيا الحديثة ودخول شركات نفطية واكتشاف مواقع نفطية واستثمارها مما زاد في حجم انتاج الخام الذي ساهم في رفد البلاد بالعملة الصعبة ويقدر النقد الأجنبي في البنك المركزي حوالي (2453) مليار دولار عام (2018) اما في عام (2019) بلغ (1162) مليار دولار⁽²⁰⁾ الامر الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات التشغيل والأجور ومعدلات الرقم القياسي لأسعار المستهلك في البلاد ان في حالة ارتفاع الأجور التي تمثل دخل العامل مما يدل على تحسن المستوى المعيشي للعامل الذي يساهم من زيادة الانجاب وكثرة الولادات التي تزيد السكان وبالتالي تقدم العمر وزيادة العمالة.

(20) - البنك المركزي العراقي ، تقرير السياسة النقدية لعام (2019) ، ص 3 ، متاح على الرابط :

جدول (3)

العلاقة بين الأجور والرقم القياسي لأسعار المستهلك وإجمالي العمالة في العراق للمدة (2004-2022) ألف دولار

السنوات	الأجور	التغير نسبة %	لأسعار المستهلك الرقم	العمالة القوى إجمالي	التغير نسبة %
2004	*NA		43	6679058	
2005	2523	Na	59	6897082	0.03
2006	6178	1.45	90	6967997	0.01
2007	8544	0.38	81	6932361	-0.01
2008	10380	0.21	91	7077686	0.02
2009	14722	0.42	97	7347180	0.04
2010	22853	0.55	100	7588942	0.03
2011	25977	0.14	106	7854695	0.04
2012	30741	0.18	112	8207067	0.04
2013	36519	0.19	114	8827667	0.08
2014	28225	-0.23	117	9385898	0.06
2015	28707	0.02	119	9709072	0.03
2016	27498	-0.04	119	10025430	0.03
2017	27811	0.01	119	10020634	0.00
2018	30299	0.09	120	10315657	0.03
2019	34377	0.13	120	10543641	0.02
2020	33226	-0.03	120	10307044	-0.02
2021	118865	2.58	128	10683686	0.04
2022	Na	Na	134	11356412	0.06

- الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي الموحد"، جامعة الدول العربية، سنوات مختلفة.

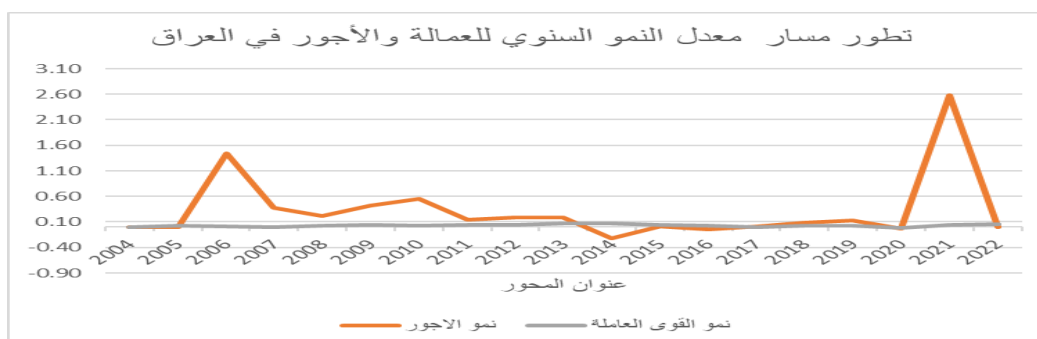
- البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية للاقتصاد المصري، مجموعة البنك الدولي.

<https://Data.albankaldauli.org>

- تم احتساب معدل النمو وفق الصيغة التالية :-

$$\frac{\text{المقارنة}}{\text{الاساس}} - 1 * \%100$$

شكل (3)



المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد على بيانات الجدول (3)

* عدم توفر البيانات

المبحث الثاني

قياس دالة عرض العمل في بعض المتغيرات الاقتصادية واجمالي القوى العاملة في العراق للمدة (2004-2022)

المطلب الاول: توصيف وبناء النموذج القياسي.

توصيف النموذج وقياس العلاقة الدالية لأثر بعض المتغيرات محل البحث (عدد السكان، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، الانفاق الاستثماري، الاجر، الانفاق لاستهلاكي، صافي الهجرة، الانفاق الكلي) كمؤثر أساسي على دالة عرض العمل ، ، ومعرفة مدى أثر هذه العوامل على عرض العمل خلال المدة الزمنية المحددة ، فلا بد من استخدام الأساليب القياسية وبيان أثر هذه المتغيرات الاقتصادية المستقلة على المتغير التابع وبشكل كمي من خلال توصيف علاقة رياضية بين متغيرين أو أكثر وفق منطق النظرية الاقتصادية (22).

ومن أجل صياغة نموذج قياسي لتوضيح دور المتغيرات الاقتصادية، وتأثيره على عرض العمل عليه سيتضمن هذا المطلب أربعة مراحل وكالاتي:-

اولا:- مرحلة التوصيف.

سيتم في هذا المرحلة توضيح المتغيرات المستقلة التي تؤثر على عرض العمل وهي:-

1. المتغيرات المستقلة (التوضيحية) .

أ- حجم السكان (pop) .

يعد من العوامل الأكثر أهمية وتأثير في تحديد الحجم الكلي لعرض العمل بافتراض ثبات عوامل الهجرة الخارجية ، اذ يعد حجم السكان هو المحدد الأساسي لعرض القوة العاملة. لهذا المتغير أهمية كبيرة على المدى البعيد لمستقبل عرض العمل وحجمه، فعند ارتفاع عدد فئات السكان من صغار السن قياساً إلى الحجم الكلي للسكان يؤدي إلى تخفيض معدل السكان النشطين اقتصادياً ومعدل المشاركة في قوة العمل.

ب- صافي الهجرة السكانية (NM) .

ويقصد بصافي الهجرة هو الفرق بين ما يخرج من البلد من السكان الأصليين وما يدخل منها، أي إذا كان الصافي موجباً فإن عدد السكان يزداد وبالتالي تزداد كمية العمل المعروضة.

ج- معدلات الأجور (W) .

حيث تشير النظرية الاقتصادية لوجود علاقة طردية بين مقدار العرض من الخدمة او السلعة وسعرها في الأحوال الطبيعية وبثبات العوامل الأخرى المؤثرة.

(22) -حسين علي بخيت، وسحر فتح الله، (مقدمة في الاقتصاد القياسي) ، دار الكتب ، بغداد، 2002 ، ص 24.

د- الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI).

يؤثر المستوى العام للأسعار على المعروض من العمل حيث بشكل عام مع ارتفاع الأسعار الذي يصاحبه انخفاض في مستوى المعيشة نتيجة انخفاض الدخل الحقيقي، اذ يسعى العامل إلى زيادة ساعات العمل أو ادخال افراد اخرين من أسرته في سوق العمل وهنا يوضح ذلك زيادة عرض العمل.

هـ- الانفاق الكلي (TS).

يرتبط عرض العمل بحجم الانفاق الاستثماري الذي يتأثر ببعض العوامل مثل الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة . ومع ثبات عناصر الانتاج فان كل زيادة في الانتاج تؤدي لزيادة حجم التشغيل. وطبقاً لنظرية كينز فان الطلب الفعال هو المحرك لمستوى الناتج (الدخل) القومي . وأي قصور في هذا الطلب سيؤدي لانخفاض مستوى التشغيل.

ت- لانفاق الاستثماري (IS).

تمثل النفقات العامة أحد أوجه الموازنة العامة، أهم العوامل المؤثرة في الأداء الاقتصادي، حيث يؤدي الانفاق العام إلى تحقيق ما تصبو الدولة لتنفيذه وعلى كافة الاصعدة ، وأن التخصيص الكفؤ لتلك النفقات وخصوصا الاستثمارية منها يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي ودفع مستويات التشغيل إلى أعلى مما يشكل دعماً لخفض معدلات البطالة، ويتفق الاقتصاديين على أن هناك علاقة عكسية بين الانفاق العام ومعدلات البطالة أي أن ارتفاع معدل الانفاق الحكومي وخصوصا الاستثماري منه يخفض مستوى البطالة.

ث- الانفاق الاستهلاكي (CS).

تعد النفقات العامة كأحد أهم مكونات الطلب الكلي عند كينزا إضافة للطلب الاستهلاكي والاستثماري، ومن ثم فإنه وانطلاقاً من قانون "الطلب يخلق العرض" فإن أي زيادة فيها سوف تؤدي إلى تنشيط الجهاز الإنتاجي ومن ثم زيادة حجم العمالة انطلاقاً مما يسمى بـ"آلية مضاعف الإنفاق العام، حيث أنه كلما زادت قيمة المضاعف كلما دل ذلك على ارتفاع أكبر في حجم الناتج والعمالة.

2- المتغير التابع (المعتمد) .

يضم هذا النموذج متغير تابع واحد هو عرض العمل، ومعرفة مدى تأثره بالمتغيرات المستقلة الرئيسية ، وهي كل من المتغيرات المستقلة (عدد السكان، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، الانفاق الاستثماري، الاجر، الانفاق لاستهلاكي، صافي الهجرة، الانفاق الكلي) ويقصد به اجمالي الايدي العاملة المستعدة للعمل خلال فترة زمنية معينة ويتكون عرض العمل من اجمالي السكان الذي تقع أعمارهم ما بين (15-65) سنة فيطلق عليهم بالسكان الفعال اقتصادياً" بعد استبعاد المعاقين لنفس الفئة العمرية.

3- المتغير العشوائي (U_t) .

يتضمن المتغير العشوائي المتغيرات التي يصعب قياسها كالعادات والتقاليد وطبيعة السلوك ، وقد يضم بعض المتغيرات الحقيقية أو المالية والنقدية إضافة إلى التدفقات المالية والدولية التي تعذر احتسابها ، فمن المحتمل عدم توفر البيانات الكافية عنها ، ولصعوبة قياسها كمياً .

ثانياً:- مرحلة التقدير.

يتم في هذه المرحلة بتقدير قيم المعلمات التي على أساسها تحدد درجة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع من خلال نموذج الانحدار المتعدد بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) حيث تهدف إلى جعل مجموع مربع انحرافات القيم الحقيقية (y_i) أقل ما يمكن من القيم التقديرية ($\hat{y}_i$) ، ويعني إن يكون مجموع مربعات الأخطاء العشوائية عند نهايتها الصغرى (23) ، من أجل الوصول إلى النتائج المطلوبة .

ثالثاً:- مرحلة الاختبار.

يوضح هذا الفرع المعايير التي من خلالها تتم معرفة خلو النموذج من المشاكل واختبار ما تم تقديره في المرحلة السابقة والتأكد من صحة المعلمات المقدرة ودقتها وكما يلي :-

1. المعيار الاقتصادي .

يؤكد هذا المعيار أن إشارة المعلمات يجب أن تنسجم مع ما تفرضه النظرية الاقتصادية وبيان نوع العلاقة بين المتغيرات المستقلة ، والمتغير التابع كونها علاقة طردية أم عكسية .

2. المعيار الإحصائي.

وخلال هذا المعيار يتم التعرف على مدى معنوية المعلمات من خلال اختبار (t)، وهذا الاختبار مبني على فرضيتين هما فرضية العدم (H0) ، والفرضية البديلة (H1)، ففي حالة كون (t) المحتسبة أقل من (t) الجدولية، هذا يعني عدم وجود علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع ، وهو يعني قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة (أي رفض النتيجة) ، وفي حالة كون (t) المحتسبة هي أعلى من (t) الجدولية هذا يعني قبول الفرضية البديلة (أي قبول النتيجة) ورفض فرضية العدم ، أي معنوية العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع (24) .

أ- معامل التحديد (R^2) .

لمعرفة وتفسير النسبة المئوية للتغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد بتأثير المتغير المستقل وحسب فرضيات الدراسة فإن تقانة المعلومات يعد متغيراً مستقلاً (تفسيرياً) بينما يمكن عد (تصميم العمل والهندسة البشرية) متغيرات معتمدة (مستجيباً). ومن الجدير بالذكر فإن قيمة (R^2) تقع بين الصفر والواحد الصحيح ($0 \leq R^2 \leq 1$) وبالتالي فقيمتها تفسر قوة او ضعف التفسير لمعادلة الانحدار فكلما زاد قيمة (R^2) عن الصفر واقتربت من الواحد الصحيح زاد التأثير ودل ذلك على زيادة تفسير المتغير المستقل للتغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد. اما النسبة المتبقية والتي تمثل الفرق بين الواحد الصحيح وقيمة (R^2) تفسرها عوامل اخرى لم يتم التطرق اليها في الدراسة (25) .

(23) -جاتبرجي ، وسامبرت وبريس ببيرتدام ، تحليل الانحدار بالأمثلة ، بغداد ، 1999 ، ص 17 .
(24) - أموري هادي كاظم ومحمد مناجد الدليمي ، مقدمة في تحليل الانحدار الخطي ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، 1988 ، ص 71 .
(25) - عادل عبد الغني محبوب ، أصول الاقتصاد القياسي ، النظرية والتطبيق ، ط1 ، كلية المنصور الجامعة ، شركة الاعتدال للطباعة ، بغداد ، 2006 ، ص 69 .

ب- اختبار (F) .

يوضح اختبار (F) شكل العلاقة بين المتغير المستقل والمتغيرات المعتمدة اذا ما كانت مقبولة ام غير مقبولة وذلك اعتماداً على مستوى المعنوية المستخرجة من جدول تحليل التباين (ANOVA) فاذا كانت ($P \leq 0.05$) يعني ذلك ان نموذج الانحدار بدرجة عالية من التوفيق والموائمة وان قيمة (F) مقبولة. مما يدل على وجود تأثير معنوي للمتغير المستقل على المتغير المعتمد. وبهذا فهي ترفض فرضية العدم والقبول بالفرضية البديلة⁽²⁶⁾.

ت- قيمة (B) .

وتعرف بمقدار الميل في نموذج الانحدار وتشير إلى مقدار التغير في المتغير المعتمد عندما يتغير المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة. ومعرفة هل ان المتغيرات ايجابية الاتجاه مع معرفة مستوى المعنوية فاذا كانت اقل من (0.05) دل ذلك على ان هناك تأثير للمتغير المستقل في المتغير المعتمد.

ويمكن الاشارة إلى ان الدراسة لم تأخذ بنظر الاعتبار تأثير العوامل الاخرى وانما فقط (تقانة المعلومات) ولذلك لم يكن هناك ضرورة لاستخراج قيمة (a) وتم الاعتماد على المعالجات الاحصائية في الحاسبة الالكترونية وكما هي موضحة في جداول تحليل التأثير.

3- الاختبارات القياسية.

توجد عدة اختبارات قياسية نستخدمها للتأكد من خلو النموذج من المشكلات المتعلقة بفرضيات حد الخطأ العشوائي، والمشكلات المتعلقة بنموذج الانحدار الخطي المتعدد ايضاً، هما اختبار (W.D): -

ان من جملة الافتراضات Assumption الاساسية التي يقوم عليها النموذج الخطي افتراض انعدام الارتباط بين قيم المتغير العشوائي u في السنة t وقيمته في السنوات السابقة $u_{t-1}, u_{t-2}, \dots$ الخ او اللاحقة $u_{t+1}, u_{t+2}, \dots$ أي ان قيم u تكون مستقلة عن بعضها البعض⁽²⁷⁾.

ويُعدُّ هذا الاختبار من أهم الاختبارات القياسية، حيث يبين مشكلة الارتباط الذاتي بين قيم المتغير العشوائي⁽²⁸⁾.

يشير الارتباط الذاتي بوجه عام⁽²⁹⁾ إلى وجود ارتباط بين القيم المشاهدة لنفس المتغير وفي نماذج الانحدار عادة ما نشير ظاهرة الارتباط الذاتي إلى وجود ارتباط بين القيم المتتالية للأخطاء العشوائية e_i وقد تنشأ هذه الظاهرة نتيجة لحذف بعض المتغيرات التوضيحية من العلاقة المدروسة، أو قد تكون هنالك عوامل عشوائية تؤثر على القيم المتتالية للخطأ كما

(26) - حسين علي بخيت ، سحر فتح الله ، مقدمة في الاقتصاد القياسي، مصدر سبق ذكره ، ص 82 .

(27) - حسين علي بخيت، سحر فتح الله، المصدر نفسه، ص165.

(28) - اموري هادي كاظم ومحمد الدليمي، مقدمة في تحليل الانحدار الخطي، مصدر سابق، ص94.

(29) - اموري هادي كاظم الحساوي ،(طرق القياس الاقتصادي)، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2002 ، ص 80 .

يحصل في حالات الحروب وعدم الاستقرار حيث يمتد أثرها على مشاهدات العينة واحدة سنوات متعاقبة مما يسبب الارتباط الذاتي بين الأخطاء المتعاقبة⁽³⁰⁾.

وقد تظهر مثل هذه الظاهرة نتيجة لأجراء تعديلات في البيانات أو اللجوء إلى تقدير قيم بعض المشاهدات اعتماداً على قيم مشاهدات أخرى والتي تعتمد في العادة على أخذ معدلات قيم المشاهدات المتتالية مما يخلق علاقة ما بين أخطاء تلك المشاهدات وبالتالي التأثير على طبيعة توزيعها .

وبما أن الفرضية المرافقة للنموذج الخطي بالارتباط الذاتي هي انعدام الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية ففي حالة وجود الارتباط الذاتي تصبح الفرضية كما يلي :

$$E(u_t - s) \neq 0 \quad t=1,2, \dots, n$$

وبذلك يكون لدينا ارتباط بين الأخطاء بمقدار :

$$\hat{\rho} = \frac{\sum e_t e_{t-1}}{\sum e_{t-1}^2} \dots \dots \dots (1)$$

حيث أن $\hat{\rho}$ تمثل قيمة الارتباط الذاتي .

ولاختبار وجود هذه المشكلة توضح الفرضية التالية :

$$H_0 : \rho = 0$$

$$H_1 : \rho \neq 0$$

ويستخدم اختبار (دارين - واتسن D - W) والذي يعتمد على الأخطاء العشوائية وصيغته هي:

$$D.W = \frac{\sum (e_t - e_{t-1})^2}{\sum_{i=1}^n e_t^2} \dots \dots \dots (2)$$

⁽³⁰⁾ خالد ضاري عباس ، التحليل الإحصائي للبيانات غير التامة في نماذج الانحدار المتعدد ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 1998 ، ص 91 .

ANOVA ^a جدول (5)						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.112	7	.016	157.819	.000 ^b
	Residual	.001	11	.000		
	Total	.113	18			
a. Dependent Variable: العمل عرض (العامة القوى اجمالي)						
b. Predictors: (Constant)، الاستثمائي، الانفاق الهجرة، صافي المستهلك، لأسعار القياسي الرقم، الكلي الانفاق الاجر، السكان، عدد لاستهلاكي، الانفاق						

المصدر:- من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (SPSS.23)

يتضح من الجدول (6) ان المتغيرات المستقلة مثل (الرقم القياسي لأسعار المستهلك والاجر وصافي الهجرة والانفاق الكلي ، والانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري) عدم وجود علاقه معنويه مع المتغير المعتمد اجمال القوى العاملة (عرض العمل) وذلك لأن القيمة الاحتمالية هي أكبر 5% .

Coefficients ^a جدول (6)						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.874-	.740		-1.181-	.263
	عدد السكان	1.029	.100	.921	10.256	.000

صافي الهجرة	-0.006	.006	-.052	-1.073	.306
الاتفاق الاستهلاكي	-.023	.147	-.060	-.156	.879
الاتفاق الاستثماري	-.008	.050	-.034	-.161	.875
الاتفاق الكلي	.028	.198	.079	.142	.889
الاجر	.001	.020	.004	.042	.967
الرقم القياسي لأسعار المستهلك	.037	.045	.059	.833	.423
a. Dependent Variable: العرض (العاملة القوى اجمالي)					

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (SPSS.23)

اما المتغيرات الاخرى مثل عدد السكان فيتبين ان هناك علاقة طردية بينها وبين عرض العمل. وهذا متوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث يتبين ان زيادة عدد السكان بمقدار وحدة واحدة سوف يزداد عرض العمل بمقدار (1.029). وهذا متوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، والسبب في ذلك ان حجم السكان هو المحدد الأساسي لعرض القوة العاملة. ولهذا المتغير أهمية كبيرة على عرض العمل وحجمه، فعند ارتفاع عدد فئات السكان يؤدي إلى ارتفاع معدل السكان النشطين اقتصادياً ومعدل المشاركة في قوة العمل.

الاستنتاجات

1. ان العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والديمغرافية و اجمالي القوى العاملة هي علاقة ذات اتجاهين إذ يؤثر كل منهما بالآخر، من جهة المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الكلي فإن زيادة الانفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري والأجور والرقم القياسي لأسعار المستهلك تؤدي إلى زيادة اجمالي القوى العاملة، ومن جهة أخرى نمو المتغيرات الديمغرافية (زيادة السكان وزيادة اعداد الوافدين) يجعل من القوى العاملة في زيادة مستمرة .
2. إن تطور القوى العاملة (عرض العمل) في العراق من الناحية الكمية يمتاز بمعدل نمو سنوي أكبر من معدل النمو للسكان، وهذا يدل على التركيبة العمرية الشابة للسكان من جانب، و زيادة عدد الداخلين لسوق العمل سنوياً من جانب آخر، وهذا يؤدي إلى اتخاذ اجمالي القوى العاملة (عرض العمل) اتجاهاً تصاعدياً مستمراً في العراق.
3. يتمثل اختلال سوق العمل في العراق بسوء التوزيع في جانب العرض ، وأما جانب الطلب لم يعد قادر على استيعاب الزيادة في عرض العمل ، مع ضعف تنفيذ السياسة والبرامج الفعالة في تنظيم القوى العاملة ، إضافة إلى عدم الاندماج والموائمة بين مخرجات التعليم ضمنها المهني ومتطلبات سوق العمل .

4. زيادة مستمرة في اجمالي القوى العاملة المترافقة مع معدلات نمو مستمرة في عدد السكان والأجور سيولد ضغوطاً على الحكومات بارتفاع معدلات البطالة ، وذلك كنتيجة لعدم استيعاب تلك الزيادة (الداخلين الجدد) في سوق العمل بسبب تدني التشغيل مما سبب تراكم الزيادة في الداخلين لسوق العمل وتحولها إلى بطالة.
5. من خلال مقارنة زيادة معدلات نمو اجمالي القوى العاملة من عام (2004) و لغاية عام (2022) مع استمرار زيادة عدد السكان وزيادة الوافدين التي يعاني منها العراق، فإن صانعي القرار اخذ اهتمامهم بزيادة عن طريق رسم السياسات وبرامج التوظيف خصوصاً بعد عام (2018) في العراق .
6. زيادة معدلات الأجور والرقم القياسي لأسعار المستهلك في اخر المدة يشكل ضغط وتحدي على الحكومات بسبب عدم تنوع اقتصادها مما يؤدي إلى زيادة عرض العمل نتيجة لتشغيل المزيد من افراد العائلة في سوق العمل.

التوصيات

- 1- يمكن اعتماد الاساليب الحديثة والدقيقة واكثر تطوراً لتوفير بيانات اكثر تفصيل عن متغيرات نوعية للقوى العاملة في العراق لما يوفره ذلك من إمكانية احتساب معاملات تتعلق بنوع معين من العمل ، الأمر الذي سيوفر أدوات في توجيه ووضع برامج وسياسات الاقتصادية ملائمة تستوعب زيادة عرض العمل .
- 2- انتهاز طرق كفيلة بمعالجة اختلال سوق العمل من خلال تنويع الاقتصاد العراقي ومعالجة واقع أزمة المياه من أجل إمكانية النهوض بالقطاع الزراعي في الأجل القصير ، وتحسين قاعدة الصناعات التحويلية ، لتوفر مقومات النهوض بهما ، مع وضع سياسات وبرامج استراتيجية واقعية للنهوض في كل القطاعات في الأجل الطويل .
- 3- العمل على معالجة اختلال هيكل سوق العمل في الاقتصاد العراقي من خلال الاتي:-

- أ- الاستثمار في رأس المال البشري ويقصد به (تعليم وتدريب وتطوير عنصر العمل في مختلف المجالات الصناعية والزراعية والخدمية) ، ليصبح أكثر كفاءة وبالتالي يتسع أمامه فرص أكثر للتشغيل ، والعمل على إمكانية تفعيل نظام ضمان وتقاعد للعاملين في القطاع الخاص ، لغرض زيادة توجيه القوى العاملة نحو القطاع الخاص ، وذلك لأن معظم عرض العمل يتجه نحو القطاع العام لما يمتاز به هذا القطاع من وجود امتيازات وضمانات شخصية طويلة الأجل.
- ب- معالجة مشكلة عدم الاندماج بين مخرجات التعليم العالي والمهني ومتطلبات سوق العمل من خلال تكليف جهة رسمية تتولى التنسيق بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص من جهة والمؤسسات التعليمية بمختلف أشكالها من جهة أخرى ، مع وضع سياسات وبرامج تلزم تنفيذها ويتم تحديثها بشكل دوري ومستمر بما يوافق احتياجات التنمية الاقتصادية وحاجة سوق العمل .
- ث- العمل وتنظيم العمالة الوافدة وضبطها بما يتناسب وحجم العمالة المحلية وعدم مزاحمتها لها من خلال سن قوانين وتعديل القرارات المتعلقة بها وتحديد الفئة أو نوع العمالة الأجنبية التي سيسمح لها بمزاولة العمل في العراق .
- ت- تفعيل المشاريع الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أحد الطرق الرئيسية لتوريد فرص العمل في القطاع الخاص من خلال العمل على تولي تطويرها للبنية التحتية المؤسسية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، وتقديم مختلف أنواع الدعم اللازمة لذلك مع إمكانية ضمان زياده مستويات التشغيل.

المصادر

ولاً: الكتب العربية والمترجمة

- 1- أموري هادي كاظم ومحمد مناجد الدليمي ، مقدمة في تحليل الانحدار الخطي ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، 1988 .
- 2- جاتبرجي ، وسأكبرت ويراييس ببيرتدام ، تحليل الانحدار بالأمثلة ، بغداد ، 1999
- 3- حسين علي بخيت، وسحر فتح الله، (مقدمة في الاقتصاد القياسي) ، دار الكتب ، بغداد، 2002.
- 4- عادل عبد الغني محبوب ، أصول الاقتصاد القياسي ، النظرية والتطبيق ، ط1 ، كلية المنصور الجامعة ، شركة الاعتدال للطباعة ، بغداد ، 2006.
- ثانياً: الأبحاث والتقارير
- 1- احمد حضير حسين ،التعليم المهني وسوق العمل في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط،،2022.
- 2- أموري هادي كاظم الحسنوي ،(طرق القياس الاقتصادي)، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2002 .
- 3- البنك المركزي العراقي ، تقرير السياسة النقدية لعام (2019) .
- 4- التقرير الاستراتيجي العراقي الرابع 2012-2023 ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، العراق ،2014.
- 5- حسين احمد السرحان ، نحو سياسة تشغيل وطنية فعالة في العراق : قراءة في سياسات التشغيل ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ،2022 .
- 6- حمدي شاكور مسلم ، نادية لطفي جبر، الاستثمار في المورد البشري وفق متطلبات سوق العمل في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 24 ، العدد 107، العراق ، 2018 .
- 7- خالد ضاري عباس ، التحليل الإحصائي للبيانات غير التامة في نماذج الانحدار المتعدد ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 1998 .
- 8- عدنان عبد الأمير مهدي، مشكلة البطالة في العراق بعد 2003 واقعها واسبابها واثارها وخيارات السياسات العامة ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، 2021 .
- 9- عماد عبد اللطيف ،الدولة والقطاع الخاص وسياسات التشغيل في العراق : ابعاد المشكلة واشكالية الدور (2003-2021)، منظمة العمل الدولية ، لبنان ، 2022 .
- 10- مصطفى السراي، هيام على المهرج، سياسات توظيف الشباب في العراق في العراق: رشوة مجتمعية ام حاجة عملية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2023.

- 11- منظمة العمل الدولية ، البرنامج الوطني للعمل اللائق في العراق : التعافي والإصلاح ، تقرير 2019-2023.
- 12- منظمة العمل الدولية ، البرنامج الوطني للعمل اللائق في العراق : التعافي والإصلاح ، العراق ، 2021.
- 13- نور رسول عبداللطيف ، قصي عبود فرج ، دور سياسات التشغيل الوطنية في تحقيق هدف العمل اللائق في العراق
الإمكانيات والتحديات، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، مجلد 7، العدد 69، العراق ، 2021.